



# مركز هي للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

## ورقة سياسات

مكافحة ظاهرة التحرش الجنسي في مصر



[www.hey-program.org](http://www.hey-program.org)  
[info@hey-program.org](mailto:info@hey-program.org)



Heya Program - برنامج هي

## مقترح ورقة سياسات حول مكافحة ظاهرة التحرش الجنسي في مصر

فاطمة على عبدالعزيز دعاء البحري نورهان أمين	فريق العمل
أحمد حسن سها سمير	فريق التنسيق والادارة والدعم
أ/ منال سمرة	اشراف
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال د/هيام القوصي	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فني من أكاديمية التنمية الدولية و الشركاء المحليين، والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

## قائمة المحتويات

٢	قائمة المحتويات
٤	مقدمة
٤	خلفية تاريخية
٥	خلفية قانونية
٧	البدائل المقترحة
٨	المشكلة وتأثيرها على المجتمع الحلى
١٣	الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة

## مقدمة:

التحرش الجنسي جريمة منتشرة في كافة أنحاء العالم، ولكنها بدأت تتزايد وتظهر بحدة في كثير من مجتمعاتنا العربية، لذا يجب علينا التوعية بها والعمل على مواجهتها. هذه الورقة تعتمد على عدد من الدراسات والأبحاث التي نشرتها الأمم المتحدة عن مصر الأمم المتحدة عن هذه الظاهرة في مصر. أحد هذه الدراسات نشر في شهر ابريل ٢٠١٤ وأكدت الدراسة على أن "٩٩,٣ في المائة من نساء مصر وبناتها تعرضن للتحرش الجنسي"، وكانت نتائج الدراسة صادمة ومحفز رئيسي لمجموعة السيدات للتفكير في بدائل لسياسات تسعلى إلى الحد من هذه المشكلة.

والتحرش الجنسي هو محاولة استثارة جنسيه للانسان دون رغبة الطرف الآخر، ويشمل اللمس أو الكلام أو المحادثات التليفونية أو المجاملات غير البريئة. يحدث التحرش عادة من رجل في موقع القوة بالنسبة للأنثى أو للطفل، مثل المدرس و التلميذة، الطبيب و المريضة، أو حتى رجل دين ومتعبدة. ولكن الحالات الأكثر و الأغلب هي التي تحدث في مكان العمل. ومن أمثلة هذا السلوك: النظرة الخبيثة بينما تمر من أمام الشخص، التلطف بألفاظ ذات معنى جنسي، تعليق صور جنسية أو تعليقات جنسية في مكان يعرف الشخص أنها سوف ترى هذه الأشياء، لمس الجسد، النكات أو القصص الجنسية التي تحمل أكثر من معنى ..

## خلفية تاريخية:

التحرش هو ظاهرة موجودة منذ القدم لكنها لم تكن تعلن في المجتمع خوفاً من "الفضيحة والعار"، وقد ظهرت الى العلن نظرا للوعي الإجتماعي و للإنتفاخ التكنولوجي من خلال الإنترنت والقنوات الفضائية. إن الحياء الإجتماعي والتقاليد تحرم المرأة العربية من أن تتحدث حتى الى أقرب الأشخاص مثل زوجها أو عائلتها حول ذلك، وهي لا تطالب بإجراءات ضد الفاعل.

أما السبب الأبرز الذي يدفع المرأة الى كتمان الأمر وعدم تقديم شكوى فهو أن مجتمعنا العربي يعتبر أن الضحية هي المتهمه الأولى، إذ أن هناك في العالم العربي أزمة في تصديق المرأة ويُلقي اللوم عليها دائما في مثل هذه الحالات.

إن مجتمعنا العربي نشأ على ثقافة مفادها أن المرأة هي دائما مسؤولة عن ما يحصل لها، بذريعة أنها هي التي تدفع الرجل للتحرش بها نظراً لملابسها المتحررة، أو لحركاتها المغرية أو سلوكها وهنا تتجلى أبرز أعراض "التحيز الذكوري" في مجتمعاتنا.

لهذه الأسباب كلها، فإن المرأة -الضحية- تتعرض لمشاكل نفسية، وتتردد كثيراً في تقديم الشكوى أمام المراجع الأمنية فتتكتّم على تعرضها لمثل هذه التحرشات لئلا تصبح متهمّة أو منبوذة اجتماعياً وتتقلب الأمور ضدها.

فإذا كانت متزوجة تتعرض أحيانا للطلاق وأما إذا كانت عازبة فإنها غالباً ما تتعرّض لإرهاب الأهل وتلحق بها وصمة إجتماعية سيئة تُنقص فرصها في الزواج.

وغير ذلك، تشتكي العديد من السيدات اللواتي تعرّضن للتحرش وبلّغن عن ذلك أمام المراجع الأمنية من العقلية الذكورية للجهات التي تتلقى شكاوهن، الذي يقابلن باللوم كأنهن من إقترف الجريمة في حين يفترض أن تشكّل تلك المراجع الملجأ والحماية للمرأة، فتصبن بخيبة كبيرة.

من هذا المنطلق، دعا أخصائيون في العالم العربي الجهات التي تتلقى شكاوى التحرش الجنسي إلى "التعامل الإيجابي" وبتفهم مع الحالات التي تقدم اليهم والإبتعاد عن الأحكام الإجتماعية المسبقة والسلبية تجاهها. في الإطار عينه، تحرّكت العديد من الجمعيات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني تنادي بتعريف محددٍ للتحرش وتطالب بنصوص قانونية تحمي الضحية وترتب العقوبات اللازمة، منددةً بالعقلية ذكورية التي تحكم مجتمعاتنا والتي تصل الى حدّ توريط المرأة- الضحية واعتبارها محرّضة أو شريكة في تلك الجريمة الصامتة التي تُرتكب يومياً بحقها.

## خلفية قانونية:

نجد أنه بسبب الوضع الإجتماعي في مصر وتفتشي حالات التحرش فيها يمكننا القول بأنها أصبحت وباء عامّ، وبما يترتب على تشدّد قانون العقوبات بهدف معاقبة المتحرشين جنسياً وأما جريمة هتك العرض فتعتبر جنائية، والعقوبة المقدرة عليها تتراوح ما بين ثلاث إلى سبع سنوات، وإذا وقعت الجريمة من شخص يتولى تربية المرأة أو له سلطان عليها بأي شكل من الأشكال، أو كانت ممن تعمل لديه بأجر توقع عليه العقوبة في حدها الأقصى. وبناءاً عليه أصدر الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور قراراً بقانون لتغليظ عقوبة التحرش الجنسي وذلك بعد إقراره من مجلس الوزراء ومراجعته في قسم التشريع بمجلس الدولة.

•

## نص قانون التحرش:

**المادة ٣٠٦ مكرر (أ):** من قانون العقوبات المصري:<sup>iii</sup> يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إحياءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلوكية وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيهها و بإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه.

وفي حالة العودة تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى.

**المادة ٣٠٦ مكرر (ب):** يعد تحرشا جنسيا إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكرر (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

فإذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) من هذا القانون أو كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحا تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنين والغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه<sup>iv</sup>.

## ومن هنا نرى أن

هناك مشكلة بخصوص هاتين المادتين، وهي مشكلة من شقين:

أولاً، أنهما تفتقران إلى آلية إنفاذ جيدة،

وثانياً، أن كليهما غامض ومحدود في وصف الجرائم التي تختصان بالفصل فيها؛ فالمادة ٢٦٨ تصف الجريمة على أنها هتك "عرض" أو "شرف" بدلا من وصفها على أنها اعتداء جنسي وجسدي واضح، والمادة ٢٦٧ تحد اختصاصها فيما يتعلق بالإغتصاب المهبلي بإستخدام القضيب. وتبقى جرائم الإعتداء

الجماعي، والإغتصاب الشرجي، والإغتصاب الفموي، والإغتصاب عن طريق إستخدام أجسام غريبة، بالإضافة إلى أشكال أخرى من العنف الجنسي، غير مجرمة بالشكل اللازم في نص تلك القوانين. هناك جهود كبيرة تم بذلها على مدار السنوات الماضية من أجل صياغة قوانين أكثر شمولاً، فيما يخص جرائم العنف الجنسي، تضم كل الجرائم التي تتراوح بين التحرش الجنسي إلى الإغتصاب.

## البدائل المقترحة:

تخصيص خط ساخن خاص بوزارة الداخلية لتلقى البلاغات من خلال ضابطات من السيدات وتعيين ضابطات بالأقسام والمديريات ومراعات المعاملة الحسنة والإعلان عن أسماء المتحرشين حتى يكونوا عبره .

## الخيارات والبدائل

فيما يتعلق بدور المرأة في السياسات العامة ودورها في مواجهة التحرش الجنسي

### أ . البدائل القانونية والسياسات :

سرعة القبض على مرتكبي الجريمة وتعقب البلطجية وتنظيم دوريات أمنية من أفراد الشرطة على مدار ٢٤ ساعة .

### ب. البدائل المالية :

تعريف الشباب بأهمية العمل والسعى الى تكوين اسرة لإشباع رغبات الشباب بصورة شرعية ممثلة في الزواج وليس الإعتداء على السيدات والفتيات.

### ت. البدائل الإدارية والتأهيل :

عمل جلسات لمنع ظاهرة التحرش والحد منها ضد النساء والفتيات من خلال وضع آراء ومقترحات المعنيين بهذه القضية من الخبراء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وعدد من الرموز الإعلامية والقيادات الدينية الإسلامية والمسيحية وواضعى السياسات وممثلين من وزارتي العدل والداخلية وممثلين من وزارة الشؤون الإجتماعية والصحة والإعلام والثقافة.

## المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي :

### أ. تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها:

تكمن المشكلة هنا فيما يلي:

أولاً: الخوف من العار أو الفضيحة ولاسيما في مناطق العمل أو الدراسة.  
ثانياً: مشكلة أمنية تتعلق برجال الأمن أنفسهم الذين يتعاملون باستخفاف شديد مع هذه النوعية من البلاغات ، فكثير من ضباط الشرطة والنيابة لا يتعاملون بجدية مع الفتيات المبلغات و قد يقوموا بالسخرية منهن أو إلقاء اللوم عليهن باعتبارهن المشجعات على الفعل. !!

### ب. التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها

تتعدد وتتنوع أسباب هذه المشكلة التي نحن بصددنا الآن وهي كالآتي :

### تعريف التحرش الجنسي

هو مُضايقة، تحرش، أو فعل غير مرحب به من النوع الجنسي. يتضمن مجموعة من الأفعال من الانتهاكات البسيطة إلى المضايقات الجادة التي من الممكن أن تتضمن التلطف بتلميحات جنسية أو إباحية، وصولاً إلى النشاطات الجنسية، ويعتبر التحرش الجنسي فعلاً مشيناً بكل المقاييس.  
التحرش الجنسي يعتبر شكل من أشكال التفرقة العنصرية الغير شرعية، وهو شكل من أشكال الإيذاء الجسدي (الجنسي والنفسي) والاستئساد على الغير.

ويعرف المركز المصري لحقوق المرأة التحرش الجنسي بأنه " كل سلوك غير لائق له طبيعة جنسية يضايق المرأة أو يعطيها إحساساً بعدم الأمان".

### أسباب التحرش

الإبتعاد: عن القيم الدينية والخلقية ، وغياب منظومة الأسرة عن القيام بدورها الأساسي في التربية و لتنتشئة الصحيحة واتجاهها نحو جمع أكبر قدر ممكن من المال في ظل ظروف اقتصادية بالغة السوء والصعوبة.

الفراغ الهائل الذي يعاني منه الشباب بسبب البطالة المتفشية و اختفاء الساحات الرياضية التي يفرغ فيها الشباب طاقاته و تحولها إلى مقالب قمامة.



تتامي ظاهرة العشوائيات التي تفرز مجرمين إلى المجتمع.

إرتفاع سن الزواج و إرتفاع تكاليفه و تفشي ظاهرة العنوسة مليون شاب جاوزوا سن الخامسة و الثلاثين بلا زواج.

- تعاطي الشباب للمخدرات التي تفقد الوعي وتحث على إرتكاب التحرش أو الإغتصاب.
- سلبية المجتمع المصري و إختفاء قيم الرجولة و الشهامة و النخوة ( بحيث أصبح شباب الحي يعتقدون على جارائهم في الحي ذاته).
- إجراءات الإثبات والشهود المعقدة التي تعرقل إثبات التحرش ( ومن هنا يجب أن تكون القضية قضاء مستعجلا بسبب موضوع الإثبات و الإتهاد).
- انتشار الفضائيات و المواد التليفزيونية الإباحية و اللا أخلاقية.

## النتائج الإجتماعية والنفسية المترتبة على التحرش

التحرش الجنسي لديه تأثيرات عديدة ضارة بالمرأة تشمل :

### • من الناحية النفسية:

الغضب، الحزن، الخوف، سرعة الغضب، الإحباط، التقليل من احترام الذات، الإكتئاب، القلق، الصدمة، الإنكار والرفض، عدم الأمان، الإرتباك، الشعور بالخزي، الحيرة، و التشويش، العزلة، عقدة الذنب.

### • من الناحية البدنية:

الصداع، مشاكل جنسية، الشعور بعدم النظافة أو النجاسة، فقدان التركيز، التعب و الإرهاق.

### • تأثيرات من جوانب أخرى:

خلق مواقف سلبية نحو أناس آخرين خاصاً الرجال، رفض الخروج من أجل العمل خوفاً من التعرض للتحرش (قلة الرضا عن العمل)، الشك أو اتهام النفس ( لوم النفس)، تشكيل عوائق هامة لكلاً من النساء على مستوى الترفيه أو المشاركة في الحياة العامة.

### من التداعيات الأخلاقية والاجتماعية المترتبة علي التحرش الجنسي :

الإضرار بأمن المجتمع ، وشيوع الفساد بين أفراد ، والوقوع في الفاحشة وما ينجم عنها من مفسد ، وتلويث سمعة الأسر ، وانتشار قيم جديدة غريبة عن المجتمع المسلم ، وتفشي الظواهر الإجرامية فيه

، من خطف النساء أو اغتصابهنّ أو إيذائهنّ أو النيل منهنّ أو من ذويهن ، وانتشار العنف، وكثرة الحوادث المرورية ، وقطع الطريق علي الناس، وعدم تمكّن النساء من مزاوله أعمالهن أو الخروج لحوائجهن ، وزيادة حالات العنوسة والطلاق بسبب الشك في سلوك المرأة نتيجة لهذا التحرش ويعوق التحرش الجنسى المرأة للمشاركة العامة فى مسيرة التنمية على جميع الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتحرش الحنسى يشكل تهديدا " خطيرا" على تحقيق الاهداف الانمائية المتفق عليها دوليا".

## ت : التعرف على مدى الوعى والمعرفة لدى المجتمع المحلى بأبعاد المشكلة وتأثيراتها :

أن أغلب العاملات المتعرضات للتحرش يعانين من أمراض نفسية مثل :القلق ،والسهر ، واللامبالاة ،والخوف ، والتعرض للكوابيس .

وعندما لا تكون المرأة المتحرش بها جنسيا راضية بالأمر ، فإن الأمر يصبح مطاردة ، والإحساس بالمطاردة قد سبب الإنهيار العصبي ، خاصة إذا كانت ظروف المرأة لا تسمح لها بمغادرة مكان العمل أو الدراسة ، فإن بقيت تحت الضغط قد تصاب بالإنهيار ، و إذا كان بإمكان المرأة المغادرة أو الهروب فإنها تصبح حذرة في علاقاتها حيث ستظل التجربة السلبية راسخة بذهنها وبداخلها.

وفي حال كانت المرأة الطالبة أو العاملة ذات شخصية هشة غير متماسكة أو ضعيفة فسيؤثر ذلك كثيرا عليها في المستقبل فقد يصل بها الأمر لرفض الارتباط بزوج ، لأنها سترى في كل الرجال صورة عن الرجل الذي تحرش بها جنسيا و الذي بسببه كونت صورة جد سلبية عن الرجل وفي مصرالأرقام التي تثير الفزع جاءت تحذر أن من بين مائة امرأة يوجد ٦٨ تعرضن فعلا للتحرش الجنسى داخل محيط العمل سواء كان هذا التحرش لفظيا أو بدنيا.!

وظاهرة التحرش الجنسى هي قضية "مسكوت عنها" في المجتمع المصري نظرا لحساسية هذه القضية، بالإضافة لعدم امتلاكنا ثقافة كيفية لمواجهة مثل هذه القضايا.

## **ث- الحدود الجغرافية والديموغرافية للمشكلة :**

هذه المعاناة أخذت تبرز في مقدمة اهتمامات سائر الدول اليوم، بعد أن كانت تعالج في الخفاء ، فأُنشئت من أجلها المنظمات المناهضة، وعُقدت المؤتمرات ،وسنت القوانين.

## ج- تأثير المشكلة على المرأة ودورها في التعامل مع المشكلة:

في حياتنا المعاصرة اليوم تزداد معاناة المرأة العاملة والدارسة سواء كانت فتاة أم متزوجة بسبب ظاهرة " التحرش الجنسي " ، والتي تتلون مظاهره بين التحرش الشفهي من إطلاق النكات والتعليقات المشينة ، والتلميحات الجسدية ، والإلحاح في طلب لقاء ، وطرح أسئلة جنسية ، و نظرات موحية إلى ذلك ، ثم تتصاعد حتى تصل إلى اللمس والتحسس والقرص. وهو يعد من ألوان إهانة المرأة وإذلالها ، وهو صورة من صور الأذى التي حذر الله تعالى من وقوعه على المرأة ، قال تعالى : { فَلَا يُؤْذَيْنَ } من آية ٥٩ سورة الأحزاب.

وسيتم التركيز هنا في هذه الظاهرة على التحرش بالمرأة في الدراسة والعمل. لأنه أكثرها انتشاراً ، ولأن الدراسة والعمل في نظر الكثيرين هما بوابة الدخول لتحقيق المرأة حياة الحرية والمساواة بالرجل!!

بعض الضحايا تخاف من فقد عملها وأيضاً شعور الضحايا بأن الجاني عليها لن يجد العقاب الرادع له ، وأن رئيسها المباشر لن يسمع لها خوفاً على سمعة عمله. وإثبات حدوث التحرش من أصعب الأمور على المرأة!

لهذه الأسباب وغيرها سيظل موضوع التحرش الجنسي بعيداً عن المعرفة الكاملة لصورته الحقيقية ، ولا حتى جانباً كبيراً منه ، فقد جاء في دراسة صادرة عن معهد المرأة في العاصمة الإسبانية مدريد : إن عدد اللواتي يتجرأن على التقدم بشكوى لا يتجاوز الـ ٢٥% من مجموع حالات التحرش. لذلك سيبقى التحرش الجنسي من أقبح ألوان الأذى للمرأة ، وأبشع صور الظلم لإنسانيتها.

## ح - تحديد الإجراءات المجتمعية المحلية للتكيف مع المشكلة :

سن قانون رادع مناسب لمستوى التحرش حيث أن التحرش درجات ومستويات مختلفة لذلك يجب أن تكون العقوبة متناسبة ودرجة التحرش وكذلك تفعيل القانون والعمل به.

## خ- الخيارات والبدائل المتاحة للمجتمع للتعامل مع المشكلة :

توعية المجتمع بالجوانب السلبية من وجهة نظر دينية

- يجب أن تقوم وزارة الأوقاف والأزهر والكنيسة بالدور التوعوي والدعوة الى توضيح أهمية المرأة والمحافظة عليها ومكانتها الدينية من خلال عمل دورات وندوات ولقاءات وخطبة الجمعة ومؤتمرات لمعرفة مشاكل الزواج وتوضيح عدم المغاللة في المهور.
- الخروج بسياسة اعلامية للحد من ظاهرة التحرش الجنسى.
- وضع خطة توعوية تشاركية بين المجلس القومى للمرأة والازهر والكنيسة والمجتمع المدنى والجهات الحكومية المعنية لخلق ضمير جمعى لمحاربة ظاهرة التحرش
- تبني عدد من المبادرات الايجابية الناجحة محليا" ودوليا" للحد من الظاهرة التحرش.

## الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

- ممثلى الأزهر والكنيسة.
- وزارة الداخلية.
- وزارة العدل.
- وزارة التربية والتعليم.
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- المنسق الاقليمى لمنظمة الامم المتحدة للمرأة.
- ممثل عن الجمعية الاهلية المعنية بدراسة هذه الظاهرة.
- بعض الرموز الاعلامية.
- ممثلين من المجلس القومى للمرأة.

## نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن)، حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال اجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عملة على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والإبداع.

## الاهداف الرئيسية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

